Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأدبي . وقد كان حرياً به أن ينمي هذين العلمين في اللغة العربية وأن يدفعهما دفعات قوية إلى الأمام ، لولا أنه ظل مشغولاً بهذا الأساس النظري وهو « مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال » والحال في نظرهم هو « مراعاة الاعتبار المناسب للمقام » .

ولهذا ظلت التجربة البلاغية في الأعم الأغلب مرتبطة بالمخاطب أي متلقي الكلام . أي أنها لا تهتم بالنص في حد ذاته ولا تهتم بمبدع النص ، ولكنها تضع في اعتبارها متلقي النص وأحواله النفسية من التصديق أو الإنكار . ليجيء الكلام مطابقاً لحالته تلك . وهذه المطابقة هي البلاغة .

وقد صبغت تلك الفكرة كل تعليلات هؤلاء البلغاء ، فهم لا يرون تعليلاً لصور البلاغة وأساليبها إلا لخدمة هذه المعاني ، ولهذا يقررون عندما يوازنون بين موضوعات من موضوعات البلاغة كالمجاز والحقيقة والكناية مثلاً بأن « المجاز أبلغ من الحقيقة وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه ، وأن التمثيل على سبيل الاستعارة ، أبلغ من التمثيل لا على الاستعارة ، وأن الكناية أبلغ من الإفصاح بالذكر »[1] .

ولا تحسبن أنهم يقيمون هذا التفضيل على أساس جمالي أو زيادة في المعنى أو قيم تصويرية وتعبيرية تزيد النص وضوحاً وجمالاً وعذوبة ، بل لأن هذه الصور الجمالية تمنح النص تأكيداً لا يكون بغيرها . وتابع معي بقية النص :

« قال الشيخ عبد القاهر ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافه ، بل لأنه يفيد تأكيداً لإثبات المعنى لا يفيده خلافه .

فليست فضيلة قولنا : رأيت أسداً ـ على قولنا ـ رأيت رجلاً هو الأسد سواء في الشجاعة ـ أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني ، بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات – تلك المساواة لم يفدها الثاني . وليست فضيلة قولنا – كثير الرماد على قولنا – كثير القرى – أن الأول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني ، بل هي أن الأول أفاد تأكيداً ، لإثبات كثرة القرى له لم يفدها

---

(١) عبد المتعال الصعيدي – بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (ج ٣ ص ١٩١) الطبعة الخامسة ١٩٧٣ .